الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(05/23)/07- خ(10734)

كلمة

سعادة السفير مهند العكلوك

المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية – دولة فلسطين

في الجلسة الافتتاحية

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في جلسته المستأنفة

القاهرة:

الاثنين 10 مايو/أيار 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس.. شكراً للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.. وشكراً للرئاسة.. وشكراً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الدعوة لهذا الاجتماع وعقده بالوقت المناسب الذي يتعرض فيه الشعب الفلسطيني لعدوانٍ بشعٍ من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي.

أستهل كلمتي سيدي الرئيس بالترحم على أرواح شهداء فلسطين الأبرار والدعوة بالشفاء العاجل للجرحى.. والدعوة بالحرية للأسرى.

سيدي الرئيس،

يتواصل العدوان على الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده سواء كان في القدس أو في قطاع غزة أو في نابلس أو في طولكرم أو أريحا أو جنين أو كل المدن والمخيمات التي يتواجد فيها الشعب الفلسطيني.. هذا العدوان المستمر والمتواصل والمتصاعد على الشعب الفلسطيني يجرى اليوم بناءً على أوامر مباشرة من نيتانياهو رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي ولأجل دعوات من وزراء متطرفين يمينيين في حكومته أمثال بنكثير وسموترش اللذين لم يعجبهما العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني فأرادا أن يشاهدا هذه المشاهد المروعة من الوحشية ومن الدماء ومن القتل.

هناك في قطاع غزة فجر أمس قُتلت عائلات بأكملها.. أطفال.. نساء.. هذا المشهد الذي أراد الاحتلال أن يراه.. هذا المشهد الذي أراد وزراء حكومة الاحتلال الإسرائيلي الذين بينهم إرهابيين بالفعل.. أرادوا أن يروا هذا الإرهاب.. هذا الترويع.. على وجوه أطفال فلسطين وعلى العائلات الفلسطينية.

نحن اليوم من هنا.. من جامعة الدول العربية.. نتوجه إلى المجتمع الدولي.. نتوجه إلى مجلس الأمن الذي سيعقد اجتماعاً له مساء هذا اليوم لبحث هذا العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.. لنقول لهم أنكم تتحملون المسؤولية عن هذه الجرائم التي تحدث جهاراً نهاراً أمام مرأى وبصر الجميع.. نقول لهم أن العالم لم يعد مكاناً مناسباً للمعايير المزدوجة.. التي يتعرق لهم جبينهم عندما تحدث في أماكن أخرى.. أمَّا في فلسطين فلا تجد الردود المناسبة.

أطفال فلسطين اليوم هم ضحايا هذا العدوان الإسرائيلي.. لماذا يبقى الطفل الفلسطيني المُروع الذي يتعرض للإرهاب الإسرائيلي أقل حمايةً من أطفال في أماكن أخرى.

سيدي الرئيس،

المجتمع الدولي ومن خلال جامعة الدول العربية ومن خلال الدبلوماسية الفلسطينية حصل على مجموعة من الأمور حتى الآن لم يتم تنفيذها.. أولاً موضوع الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.. في عام 2018 كان هناك قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة مبني على قرارات لمجلس الأمن.. قرار 904 و605 لمجلس الأمن بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.. منذ ذلك التاريخ.. منذ عام 2018 عندما أُخذ قرار الجمعية العامة بحماية الشعب الفلسطيني.. حتى الآن لم تُطبق أي آليات فعالة لحماية الشعب الفلسطيني.. الأمين العام للأمم المتحدة يُقدم تقريراً سنوياً عن أشكال الحماية التي يمكن أن تتوفر للشعب الفلسطيني.. ونحن من هنا.. من جامعة الدول العربية.. نقول إنه يجب إرسال قوات حفظ سلام إلى فلسطين المحتلة.. يجب إرسال مراقبين دوليين لحماية الشعب الفلسطيني.. يجب البحث عن خيار دولة حامية لتحمي الشعب الفلسطيني من العدوان والإرهاب الإسرائيلي.

هذه أيضاً خيارات متاحة.. نعم.. نحن نعلم بأن الاحتلال الإسرائيلي يرفض التعامل مع أي بعثة أممية.. مع أي بعثة دولية لمراقبة حقوق الإنسان.. لتقصى الحقائق.. لحماية الشعب الفلسطيني.. ولكن العالم لا يجب أن يبقى رهينة لموافقة هذا الاحتلال الإسرائيلي على مثل هذه الأمور.. الأمين العام للأمم المتحدة بإمكانه أن يُفوض بعثات الأمم المتحدة في فلسطين بتوسيع مهامها للمراقبة والحماية للشعب الفلسطيني.

المقصود ألا تبقى قرارات الأمم المتحدة حبراً على ورق.. ألا تبقى فقط قرارات تؤخذ ويعمل عليها التقارير ولا تُنفذ.. هناك أيضاً لجنة مستمرة لتقصى الحقائق تم إنشاؤها في مجلس حقوق الإنسان في 21 مايو عام 2021.. هذه اللجنة من مهامها المنوطة بها التحقيق وتقصي الحقائق في الجرائم الإسرائيلية التي تُرتكب ضد الشعب الفلسطيني.

بالطبع كما قلت لكم إن الاحتلال الإسرائيلي يمنع كل بعثة أو كل فريق أو كل مقرر لحقوق الإنسان من الدخول إلى الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة للتحقيق وللحماية.. ولكن أيضاً المجتمع الدولي مطلوب منه أن يقف موقفاً عملياً كما وقف في أماكن أخرى من هذا العالم.. أن يُطبق عقوبات صريحة وواضحة على الاحتلال الإسرائيلي.. أن يُطبق مقاطعة للاحتلال الإسرائيلي.. لا أن نكتفي ببيانات الإدانة والشجب وتشكيل لجان التحقيق التي بالنهاية لا يتم الاستجابة لتوصياتها.

ثم إننا هنا في جامعة الدول العربية كنا قد أصدرنا قرارات على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية بحثّ المحكمة الجنائية الدولية على مباشرة وإنجاز التحقيق الجنائي الذي كانت قد بدأته عام 2021.

أصحاب السعادة الدول الأعضاء الشقيقة،

دولة فلسطين انضمت إلى المحكمة الجنائية الدولية عام 2015 وبقيت 5 سنوات تنتظر أن تقرر المدعية العامة للمحكمة بأن هناك أسس معقولة لارتكاب إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان التي تقع تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

وثم عندما قررت المدعية العامة انتظرنا سنة كاملة حتى تنظر الغرفة التمهيدية في المحكمة بأن لها ولاية قضائية على فلسطين.. وفى النهاية قررت المدعية العامة السابقة بفتح هذا التحقيق.. اليوم ننتظر منذ أكثر من سنتين مباشرة هذا التحقيق الجنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تقع في فلسطين.

التلكؤ في هذا الموضوع.. عدم إنجازه هو ما يبرر وهو ما يجعل من إسرائيل ومسؤوليها وقيادات الجيش الإسرائيلي يفلتون من العقاب.. وميثاق روما الأساسي المنظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية جُعل ووُضع لعدم إفلات المجرمين من العقاب.. أمثال المسؤولين الإسرائيليين سواء في حكومة أو جيش الاحتلال الإسرائيلي.

فإننا من هنا ندعو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن يباشر وفوراً التحقيق الجنائي الذي بدأته المحكمة الجنائية في هذه الجرائم.. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.. نعم.. كما ذكرنا الاحتلال الإسرائيلي لا يتعاون ولكن هناك طرق أخرى يستطيع المدعي العام أن يُكلف أحداً من الموثوقين بمباشرة هذا التحقيق في فلسطين.. يستطيع أن يمارس دوره عبر وسائل التواصل الإلكترونية وعبر الإنترنت.. لا يكفي أن نضع الأمور في إطار قرار أو في إطار بيان دون تنفيذها.

السيدات والسادة أصحاب السعادة الدول الأعضاء،

كل الدول حول العالم ملزمة بأن تؤمن تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة التي تحمي المدنيين تحت الاحتلال والتي من شأنها حماية المدنيين أثناء الحروب وأثناء العدوان.. هذه الأطراف السامية الموقعة على هذه الاتفاقية.. في الفقرة الأولى من الاتفاقية أن جميع الدول بالتضامن عليها مسؤولية تضامنية بأن تلتزم بإنفاذ هذه الاتفاقية في كل مكان من هذا العالم.. وكان مجلس الأمن

والأمم المتحدة والجمعية العامة في أكثر من مناسبة أكدوا انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967.

لذلك.. نحن نطلب من جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة أن تلتزم بمسؤولياتها وتؤمن هذه الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وفى نهاية كلمتي أود أيضاً أن أتوجه للأمين العام للأمم المتحدة لأقول له بأن هناك قائمة اسمها "قائمة العار" للمنظمات والجهات التي تقتل الأطفال والتي تهاجم المدارس.. إلى متى سيبقى جيش الاحتلال.. جيش العدوان الإسرائيلي.. خارج قائمة العار.. عليه أن يُطبق المعايير العادلة في هذه القائمة ويضع جيش العدوان الإسرائيلي.. جيش الفصل العنصري الإسرائيلي.. جيش الاستعمار الإسرائيلي على قائمة العار.. ثم نتوجه إليكم جميعاً.. الأشقاء وإلى الأصدقاء.. وإلى كل دول العالم المُحبة للسلام والمتمسكة بالقانون الدولي لنقول لكم إننا الآن رغم كل هذا العدوان الإسرائيلي أمام فرصة وهي أن محكمة العدل الدولية في لاهاي ستنظر في ماهية وقانونية الاحتلال الإسرائيلي.. وقد طلبت من كل الدول التي تريد تقديم مرافعة بهذا الشأن أن تفعل قبل 2023/7/25.. فنحن من هنا نطالب جميع الدول الأعضاء الشقيقة.. نطالب جميع دول العالم بأن تُقدم مرافعات بشأن أن هذا الاحتلال الإسرائيلي.. هذا الاحتلال الاستعماري الاستيطاني. هذا الاحتلال الذي لا يعمل وفق التزاماته.. لا يعمل وفق متطلبات القانون الدولي.. هذا احتلال غير قانوني.. وثم هذا احتلال فصل عنصري.. هذا نظام فصل عنصري.. الذي يُفرق بين الفلسطينيين.. بين عائلاتهم.. يمنع التنقل.. الذي يضع قانوناً في نفس المكان.. قانوناً مدنياً يتعامل مع المستوطنين الإسرائيليين غير القانونيين ويضع في نفس المكان قانوناً عسكرياً ظالماً يتعامل مع أصحاب الأرض.. أصحاب الأرض الأصليين الفلسطينيين.. قانونياً في نفس المكان.. شوارع يمشى عليها المستوطن الإسرائيلي غير القانوني وشوارع أخرى للمواطنين الفلسطينيين.. هذا نظام الفصل العنصري.. يجب أن نُقدم مرافعات مكتوبة إلى المحكمة.. محكمة العدل الدولية لإصدار فتوى بأن هذا نظام عنصري وهذا نظام استعمار استيطاني.. نحن أمام فرصة.. هذه آلية مشروعة لمقاومة هذا الاحتلال.

أخيراً.. أؤكد لكم وباسم دولة فلسطين.. وباسم الشعب الفلسطيني.. بأن الشعب الفلسطيني سيبقى صامداً على أرضه.. نحن كملح الأرض لن نذهب إلى أي مكان.. هذا الشعب الذي يتعرض لأسوأ أعمال القتل والإجرام والاعتقال التعسفي.. والقصف.. قصف الأبرياء.. والحرق.. والمحارق.. هذا الشعب صامد على أرضه لن يذهب ولن يستسلم.. وسنبقى كذلك حتى النصر أو الشهادة.

نؤكد لكم في النهاية بأن الشعب الفلسطيني لديه حق مشروع في الدفاع عن نفسه.. الاحتلال غير شرعي.. ومقاومة الاحتلال شرعية.. نؤكد بأن الشعب الفلسطيني لديه حقاً مشروعاً في الدفاع عن نفسه.. ونطلب من جميع الدول والأمم المتحدة وجميع محبي السلام في العالم بأن يضمنوا هذا الحق.. يضمنوا وقف هذا العدوان وحق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه.

شكراً سيدي الرئيس.